بعد اثباته مدعي فرضية الخروج بالصنع اورد سوالا متضمنا ابطال
ماتي به ثم تخلص عنه ثم رجع الى اثبات ما صدر به من افتراض الخروج
بالصنع حيث قال فان قيل الخروج من الصلاة قد يكون بمعصية
كالكذب والمعصية لاتتصف بالوجوب واجاب عن هذه اقال بعض شيوخنا
يعني الكرخي ليست هذه المسائل مبنية على هذا الاصل يعني
الذي هو افتراض الخروج بالصنع ولهذا ذكر في الهداية بصيغة
قيل فصاحب الكافي انما اتى بهذا اخلصا عن الايراد فقط فكانه
قال لانقول بفرضية الخروج بالصنع لما يلزم من انه يكون بمعصية
وهي لاتتصف بالفرضية لان المسائل مبنية على ما قال
الكرخي ولهذا ذكر في الهداية بصيغة قيل المفيدة ضعفه
واذا كانت بعيدة لضعفه لما يلزم من اتصاف المعصية بالوجوب
نقول بل بطلان المسائل عند الامام باعتراض هذه الاشياء
لان بقاء الترتيب يجعل اعتراضها في اخرها كاعتراضها في خلالها
ولهذا تخلص صاحب الكافي عند ذلك الايراد بهذا الوجه وقد
استدل لافتراض الخروج بالصنع قيل هذا الادراج وكذلك
استدل له في الهداية لكن حكاه فيها بصيغة قيل التي توهم ان
صاحب الهداية لم يرتض بما قاله ابو سعيد حتى ان بعض شراح
الهداية فهم ذلك فحمل قوله فيها قال ان قول المصنف وقيل الاصل
فيه اشارة الى ان مختاره غيره وقد رد الشيخ اكمل الدين فهم
ذلك الشارح لما يستدركه فان صيغة قيل ليست كلما دخلت عليه
يكون ضعيفا فلهذا استدرك صاحب الكافي ورجع الى اثبات
مدعي فرضية الخروج بالصنع كما قاله ابو سعيد البردعي بحيا
عن ذلك الايراد فقال وللذا نقول الخروج واجب اي فرض

وهو

وهو من حيث هو هو لا يتصف بالمعصية والكذب من حيث انه سبب
الخروج عن الصلاة ليس بمعصية وهذا كما نقول ان الزنا سبب لحرمة
المصاهرة منحيث له سبب للولد ومن هذا الوجه غير متصف بالحرمة
وكذا سعي المعصية صلح متعلقا الرخصة من حيث انه خروج مديد
ومن هذا الوجه مباح والعصيان في قطع الطريق اذا اللزوم على نزلاء
وذلك بجاور له وقوله عليه السلام تحت اي اذا قاربت التمام لان الشيء
يسمى باسم ما قرب اليه قال تعالى اني اراني اعصر خمرا والخمر لا تعصر
وقال عليه السلام لعثمان رضي الله عنه لعلك ستلي امرا وقال تعالى
وقد بقي عليه طواف الزيارة وهو فرض وانما حملناه على هذا لدلالة
النص والاجماع لان اتمام الصلاة واجب اذ اتمامها منها وهي واجبة
واتمامها بانهائها واقعادها بتحصيل مقاصدها اذ الشيء انما ينتهي
عما ينافيه كالليل ينتهي بالنهار والسواد بالبياض انتهت عبارة الكافي
وهي موافقة لتعليل الهداية بقوله لانها مأمورة من حديث بن مسعود
وله اي للامام انه لا يمكنه اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا
يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله عليه السلام تحت
قاربت التمام انتهى وقد اقتضى صاحب الهداية والكافي قول الكرخي
وابي سعيد البردعي ان الخروج منها بالصنع فرض عند ابي حنيفة رحمه
الله وعليه عامة المشايخ كما قاله الشيخ اكمل الدين ورد الشيخ كمال الدين
مناط ان المختار عند صاحب الهداية قول الكرخي ان الاصل وجود
الفرض حيث قال الاكمل وله لذكر ما اشرنا اليه في مطلع التحقيق قول
بعض الشارحين ان قول المصنف رحمه الله وقيل الاصل فيه اشارة الى
مختاره غيره مردود لان ترك ذكر المختار ورد لغيره والاحتجاج
عليه غير موقع من مثله انتهى فصاحب الهداية موافق للعامة ولذلك